

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة
ومسند أحمد (تخريجا ودراسة)

**Hadiths of Amr bin Abi Amr on the authority of Ikrimah in the four
Sunan and Ahmad's Musnad (Graduate and Study)**

د. جمال فرحات صاولي*

جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، sauja35@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/15 تاريخ القبول: 2021/05/17 تاريخ النشر: 2021/07/31

الملخص:

يتناول هذا البحث أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة مولى ابن عباس المروية في السنن الأربعة ومسند الإمام أحمد بن حنبل، وذلك بتخريجها وجمع طرقها، ودراسة أسانيدها، لمعرفة درجتها، ونقل أحكام أئمة النقد عليها صحة أو ضعفا، مع بيان الراجح في ذلك ووجه الترجيح، واشتمل البحث على ترجمة مفصلة لعمرو بن أبي عمرو بينت فيها منزلته عند علماء الجرح والتعديل، لا سيما فيما يرويه عن عكرمة مولى ابن عباس، حيث اختلف أئمة النقد في ذلك، فوصفه بعض الأئمة بالاضطراب فيما يرويه عن عكرمة، وصحح بعضهم روايته عنه، وقد بلغت مرويات عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد (سبعة أحاديث)، شاركهم أحمد في بعضها، وانفرد هو بحديث واحد، ولا يوجد له في الصحيحين من روايته عن عكرمة شيئا. وتكمن أهمية البحث في كون عمرو بن أبي عمرو من رجال الصحيحين، مما يضيف عليه مكانة وهيبة خاصة، ولتعلق موضوع البحث بعلمين من أدق علوم الحديث، وهما: علم الجرح والتعديل وعلم العلل، إذ هما العمدة في بيان ما يقع من أوهام أو اضطراب أو مناكير في مرويات الثقات.

* المؤلف المرسل

وقد توصل الباحث إلى نتائج منها: أن عمرو بن أبي عمرو ثقة في نفسه - إذ هو من رجال البخاري ومسلم -، وأن من تكلم فيه وجرحه فبسبب روايته عن عكرمة حديث: (من عمل عمل قوم لوط ...). وحديث: (البهيمة)، وقد تبين لي خلال البحث أن عمرو بن أبي عمرو قد توبع في بعض ما يرويه عن عكرمة، وبعضها قد صححه جمع من الأئمة، وغيرها من النتائج.

الكلمات الافتتاحية: عمرو بن أبي عمرو؛ عكرمة؛ السنن الأربعة؛ مسند أحمد.

Abstract:

This research deals with the hadiths of Amr bin Abi Amr on the authority of Ikrimah, the freed slave of Ibn Abbas, narrated in The Four Sunnahs and the Musnad of Imam Ahmed bin Hanbal, by graduating them, collecting their methods, studying their chain of narrators, to know their degree, and transmitting the rulings of the imams of criticism on them, with validity or weakness, with an explanation of the most correct in that and the point of weighting The research included a detailed translation of Amr ibn Abi Amr and a statement of his status among scholars of al-Jarrah and al-Ta'idil, especially what he narrated on the authority of Ikrimah, the freed slave of Ibn Abbas, where the scholars of hadith differed on that. Some imams described him as confused in what he narrated from Ikrimah, and some of them corrected his narration about it. The narrations of Amr bin Abi Amr on the authority of Ikrimah in the Four Sunnis and the Musnad of Ahmad (seven hadiths). Ahmad shared some of them, and he was singled out for one hadith. The research has reached conclusions including: Amr ibn Abi Amr is confident in himself - as he is one of the men of Bukhari and Muslim - and that whoever spoke about him and injured him is because of his narration on Ikrimah, and it became clear to me during the research that Amr ibn Abi Amr had been replied to some of these narrations That it was denied, and other results.

Keywords: Amr bin Abi Amr; Ikrimah; Al-Sunan Al-Arbaa; Ahmad's Musnad .

مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﷺ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فمن المعلوم أن السنة مصدر أساسي من مصادر التشريع، ولذا اعتنى علماء الإسلام بالحديث النبوي، رواية ودراية، منذ عهد الصحابة إلى يومنا هذا، حيث بذل الصحابة جهدهم في حفظ الحديث وضبطه وروايته للتابعين، كما سمعوه من نبيهم الكريم ﷺ، عملاً بقوله ﷺ «نَصَرَ اللَّهُ أُمَّراً سَمِعَ مِنَّا شَيْئاً فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فُزِبَ مُبَلَّغٌ أَوْ عَى مِنْ سَامِعٍ»⁽¹⁾، وهكذا نقله التابعون لمن بعدهم، حتى بلغت مئات الآلاف من الأحاديث.

وكان من ثمار تلك الجهود العظيمة عناية علماء الحديث بالإسناد وتقديمهم للرواة نقلة السنة النبوية، فوضعوا قواعد ضبطوا بها تلك المرويات، لتمييز المقبول منها والمردود، فنتج عن هذه الجهود تراثاً ضخماً تزخر به المكتبات العالمية، بشكل يندر وجوده عند أي أمة من الأمم، وكان من أهم وأدق تلك القواعد ما هو مبثوث في كتب الجرح والتعديل وعلم العلل، لبيان ما يقع في مرويات الثقات من أخطاء وأوهام؛ لصيانة الحديث النبوي عن تلك الأوهام، ومن بين الرواة الذين وقع الاختلاف فيهم الحافظ الفقيه عمرو بن أبي عمرو أبو عثمان المدني، لاسيما فيما يرويه عن عكرمة مولى ابن عباس، حيث وصفه بعض الأئمة بالاضطراب في حديثه، ووصفه آخرون بوجود المناكير في مروياته، وهو من رجال الكتب الستة، أخرج له البخاري ومسلم عدّة أحاديث، لكنهما لم يخرجها له من روايته عن عكرمة شيئاً كما في تحفة الأشراف للمزي، ونصّ عليه الحافظ ابن حجر في الهدى، وأخرج له بقية أصحاب السنن ستة أحاديث من روايته عن عكرمة، كما أخرجوا له عن غيره، وشاركهم الإمام أحمد في بعضها وانفرد عنهم بحديث واحد كما سيأتي في المبحث الثالث.

ومن هنا ظهرت فكرة دراسة تلك الأحاديث التي رواها عَمْرُو بنُ أَبِي عَمْرٍو عن عكرمة، لبيان درجتها، والقول الراجح في سبب وصفه بالاضطراب، وكذا سبب إعراض البخاري عن روايته عن عكرمة، وسميت بحثي: (أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند الإمام، دراسة وتخریجاً).

أسباب اختيار الموضوع:

- 1- الرغبة في بيان مكانة عمرو بن أبي عمرو في ميزان الجرح والتعديل.
- 2- الحاجة إلى دراسة الأحاديث التي أنكرت على عمرو بن أبي عمرو فيما يرويه عن عكرمة؛ لمعرفة المقبول منها والمردود.
- 3- عدم وجود دراسة سابقة تناولت أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند الإمام أحمد.

أهمية الموضوع:

- 1- كون عمرو بن أبي عمرو من رجال الصحيحين، مما يضفي عليه مكانة خاصة تبعاً لمكانة الصحيحين وهيبتهما عند المسلمين.
- 2- القيمة الفقهية لأحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة؛ لاشتمالها على أحكام تتعلق بالغسل والصلاة والحدود، ولما ترتب عليها من خلاف فقهي بناء على القول بصحتها أو عدمه.
- 3- تعلق موضوع البحث بعلم الجرح والتعديل وعلم العلل الذين هما من أهم علوم الحديث وأدقهما.

موضوع البحث:

يتناول موضوع البحث تخریج أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند الإمام، ودراسة أسانيدها، لمعرفة المقبول منها والمردود، مع ترجمة مفصلة لعمرو بن أبي عمرو، لبيان منزلته عند علماء الجرح والتعديل، للوصول إلى القول الراجح في مرتبته، ومدى تأثير ذلك على مرواياته عن عكرمة مولى ابن عباس.

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد (تخريجاً ودراسة)

مشكلة البحث:

ما هي مرويات عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة التي وُصفت بالاضطراب، وهل ذلك ينسحب على جميع مروياته في الكتب الستة، وغيرها، وما هو السبب في إعراض البخاري عن تخريج أحاديث عمرو عن عكرمة بالرغم من التخريج له عن غيره.

حدود البحث:

هي الأحاديث التي أخرجها أصحاب السنن الأربعة والإمام أحمد من رواية عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة، وعددها سبعة أحاديث، ستة منها عند أصحاب السنن الأربعة، وانفرد الإمام أحمد عنهم بحديث واحد، وشاركهم في أربعة أحاديث.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في النقاط الآتية:

1- تخريج الأحاديث الواردة في السنن الأربعة ومسند أحمد من رواية عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة، ودراسة أسانيدھا.

2- بيان منزلة عمرو بن أبي عمرو في ميزان الجرح والتعديل.

3- التعرف على أنواع الطعون الموجهة لعمرو بن أبي عمرو والجواب عنها.

الدراسات السابقة: بعد الاطلاع على مراكز البحوث والدراسات، ومواقع الفهارس البحثية بالجامعات، وكذا المواقع المتخصصة في الحديث وعلومه على الشبكة العنكبوتية، فإني لم أجد من تناول أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند الإمام أحمد، أو في غيرها من دواوين السنة، سوى دراسة مختصرة - أربع صفحات - للدكتور صالح الرفاعي ضمن رسالته الماجستير (الثقات الذين ضُغفوا في بعض شيوخهم)⁽²⁾ وخرّج فيها حديثاً واحداً فقط من مرويات عمرو عن عكرمة، أما بحثي فقد تناولت فيه تخريج جميع أحاديث عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد - وعددها سبعة -، لتكون نتيجة الحكم على هذا الراوي أقرب ما يكون إلى الصواب، كما قمت بدراسة مفصلة لأقوال العلماء في عمرو بن أبي عمرو، مع توجيه أقوالهم وبيان الراجح منها مع الدليل.

خطة البحث: اشتملت خطة البحث على مقدمة - وسبقت -، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على

النحو الآتي:

المبحث الأول: مكانة عمرو بن أبي عمرو في ميزان المرحح والتعديل، وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: ترجمة عمرو بن أبي عمرو.

المطلب الثاني: الموثقون.

المطلب الثالث: المرححون.

المطلب الرابع: خلاصة الأقوال مع التوجيه والترجيح.

المبحث الثاني: ترجمة عكرمة مولى ابن عباس.

المبحث الثالث: تخريج أحاديث عمرو بن أبي عمرو في السنن الأربعة ومسند أحمد.

المطلب الأول: أحاديث عمرو بن أبي عمرو في السنن الأربعة.

المطلب الثاني: أحاديث عمرو بن أبي عمرو في مسند أحمد.

الخاتمة: أهم النتائج المستخلصة من البحث، والتوصيات.

وقد التزمت في بحثي هذا قواعد وأصول البحث العلمي المتعارف عليها في الجامعات،

وسلكت في بحثي طريقة واحدة وهي أن أذكر أولاً الحديث بسنده، مبتدئ بسنن أبي داود -

باعتباره أول كتب السنن -، فأقوم بتخرجه حسب المتابعات، ثم أدرس سنده مكتفياً بأحكام ابن

حجر في التقريب غالباً لكون جميع رواته ثقات يتكررون في أغلب أسانيد أصحاب الكتب الستة

إلا ما ندر، وإن كان في المتابعات ضعيف بينته، ثم أذكر بعد ذلك درجة الحديث، فإن كان له

شواهد ذكرتها، مع العناية بأحكام الأئمة على الحديث، فما كان فيه من صواب فهو من توفيق

الله، وما كان فيه من قصور أو خطأ أو ذهول فهو من نفسي، وأسأل الله العلي القدير أن يجعل

عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم.

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد (تخریجا ودراسة)

المبحث الأول: مكانة عمرو بن أبي عمرو في ميزان الجرح والتعديل:

المطلب الأول: ترجمة عمرو بن أبي عمرو:

هو عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرُو - واسمه أبيه: ميسرة -، القرشي المَخْزُومِيُّ، أَبُو عَثْمَانَ الْمَدِينِيُّ، مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، من صغار التابعين.

روى عَنْ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَكْرِمَةَ، وَالْأَعْرَجِ، وغيرهم.

روى عنه: مَالِكٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَأَخُوهُ؛ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَزْدِيُّ،

وَأَخْرُؤَنَ.

قال ابن سعد: "توفي في أول خلافة أبي جعفر زياد بن عبيد الله الحارثي على المدينة".

قلت: ولاية زياد الحارثي على المدينة كانت سنة (133هـ)، وعُزِلَ سنة (140هـ)، وأرّخ

الذهبي وفاة زياد الحارثي فيمن تُوفي بين (141 - 150هـ)، فعلى قول ابن سعد - وهو خبير

بوفيات أهل المدينة - تكون وفاة عمرو بن أبي عمرو بين سنة (133 - 140هـ)⁽³⁾.

وأرّخ وفاته ابن قانع سنة (144هـ).

وقال ابن حجر في التقريب: "مات بعد الخمسين"، أي بعد سنة (150هـ).

أخرج حديثه أصحاب الكتب الستة⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: الموثقون.

قال ابن معين - في رواية ابن أبي مريم -: عمرو بن أبي عمرو ثقة يُنكر عليه حديث عكرمة

عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: "اقتلوا الفاعل والمفعول"⁽⁵⁾.

وقال ابن معين - في رواية الدوري - وأحمد: ليس به بأس⁽⁶⁾.

وقال البخاري: هو صدوق، لكن روى عن عكرمة مناكير، ولم يذكر في شيء من ذلك أنه

سمع من عكرمة⁽⁷⁾.

وقال العجلي: ثقة يُنكر عليه حديث البهيمه⁽⁸⁾.

وقال أبو زُرْعَةَ الرازي: ثقة⁽⁹⁾.

وقال أبو حاتم الرازي: لا بأس به⁽¹⁰⁾.

وقال ابنُ عَدِي: لا بأس به لأن مالكا يروي عنه، ولا يروي مالك إلا عن صدوق ثقة⁽¹¹⁾.

وقال الساجي والأزدي: صدوق إلا أنه يهمل⁽¹²⁾.

وقال أبو العرب: ليس به بأس⁽¹³⁾. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ يعتبر

حديثه من رواية الثقات عنه⁽¹⁴⁾.

قال الذهبي في الكاشف: (صدوق)⁽¹⁵⁾، وقال في الميزان: (صدوق حديثه صالح حسن

منحط عن الدرجة العليا من الصحيح)، وقال أيضا: (حسن الحديث)⁽¹⁶⁾، وقال ابن حجر في

التقريب: (ثقة ربما وهم)⁽¹⁷⁾.

المطلب الثالث: المجرحون:

قال ابنُ مَعِينٍ - في رواية الدوري -: في حديثه ضعف، وقال أيضا: لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وقال - في

رواية ابن الجنيد -: ليس بذاك القوي، وفي رواية ابن أبي خيثمة: ضعيف الحديث⁽¹⁸⁾.

وقال أبو داود: لَيْسَ هُوَ بِذَلِكَ⁽¹⁹⁾.

وقال الجوزجاني: مضطرب الحديث⁽²⁰⁾.

وقال النسائي: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَدْ رَوَى عَنْهُ⁽²¹⁾.

وقال أبو جعفر الطحاوي: تُكَلِّمُ فِي رِوَايَتِهِ بغير إسقاط⁽²²⁾.

المطلب الرابع: خلاصة الأقوال مع التوجيه والترجيح:

والحاصل أن عمرو بن عمرو من أعلام المدينة وحفاظها، احتج به الشيخان وأخرجاه له

في الأصول، وقد وثقه العجلي وأبو زرعة الرازي، وتوسط في حاله أحمد والبحاري وابن عدي

والساجي والأزدي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: (ربما أخطأ)، وروى عنه مالك، وهو لا يروي

إلا عن ثقة، وإنما تكلموا في روايته عن عكرمة بسبب حديث البهيمه - وسيأتي تحريجه والكلام عنه

مفصلا -، كما نص على ذلك العجلي.

وضعه ابن معين - في أكثر الروايات عنه - وأبو داود وعثمان الدارمي والنسائي، ووصفه

أحمد - في رواية - والجوزجاني بالاضطراب في حديثه.

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد (تخریجا ودراسة)

ويمكن تلخيص الكلام في عمرو بن أبي عمرو في النقاط التالية:

أولا: عدالته وضبطه: وهي محل اتفاق بين الجميع، غير أنهم اختلفوا في درجة ضبطه بسبب بعض المناكير في روايته عن عكرمة خاصة، ولذا قال ابن رجب الحنبلي: "وهو ثقة، متفق على تخریج حديثه، مع أنه تكلم فيه ابن معين، وقال: روى عنه مالك، وكان يستضعفه"⁽²³⁾.

ثانيا: سماعه من عكرمة: قال البخاري: "روى عن عكرمة مناكير، ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع من عكرمة"⁽²⁴⁾، وقال أيضا: "روى عن عكرمة في قصة البهيمة، فلا أدري سمع أم لا"⁽²⁵⁾، وهذا شك من البخاري في سماع عمرو من عكرمة؛ ولذا لم يخرج له في الصحيح شيئا من روايته عن عكرمة، وهو جار في هذا على مذهبه في اشتراط اللقاء بين الراوي وشيخه ولو مرة واحدة، ولا يكتفي بالمعاصرة، لكنه هنا لم يجزم بعدم سماع عمرو من عكرمة.

قال الشيخ أحمد شاکر- تعقيبا على قول البخاري المتقدم:- هذا تشكيك، وعمرو سمع من أنس، وهو أقدم موتا من عكرمة، والمعاصرة تكفي في صحة الرواية، وتُحمل على السماع، إلا من المدلس"⁽²⁶⁾.

ويؤيد كلام الشيخ أحمد شاکر أن أبا حاتم الرازي قال: "روى - يعني عمرو - عن أنس وسمع منه الكثير وعكرمة"⁽²⁷⁾، ولم يذكر ابن أبي حاتم في المراسيل ولا العائلي في جامع التحصيل أن عمرا أرسل عن عكرمة، فلا يُنكر سماع عمرو من عكرمة لثبوت المعاصرة وإمكان اللقاء؛ فعمرو مدني، وعكرمة أقام مدة بالمدينة وتوفي بها⁽²⁸⁾.

ثالثا: وجود المناكير في حديثه: وهذا مقيد فيما رواه عن عكرمة وليس مطلقا، قال البخاري: هو صدوق، لكن روى عن عكرمة مناكير، ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع من عكرمة⁽²⁹⁾. وقال العجلي: ثقة يُنكر عليه حديث البهيمة⁽³⁰⁾.

وليس كل ما رواه عن عكرمة مما أنكر عليه - كما هو واضح من سياق كلام الأئمة -، وإنما أنكر عليه حديثان من تلك المرويات عن عكرمة، وهما حديث: (اقتلوا الفاعل والمفعول به) فيمن عمل عمل قوم لوط، وحديث: (من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوها معه)، وإن كان الحديثان في الأصل حديثا واحدا، وسيأتي الكلام عليهما وتخریجهما مفصلا في المبحث الثالث.

رابعا: وصفه بالاضطراب في حديثه:

وصفه الجوزجاني بالاضطراب مطلقا دون تقييد⁽³¹⁾، ووصف الإمام أحمد أدق، حيث وصفه بالاضطراب في حديثه عن عكرمة خاصة، فقال: (عمرو بن أبي عمرو كل شيء يرويه عن عكرمة مضطرب، وكذا كل من يروي عن عكرمة، سماك وغيره. قيل له: فترى هذا من عكرمة أو منهم؟ قال: لا، ما أحسبه إلا من قبل عكرمة)⁽³²⁾.

وقال الإمام أحمد أيضا: (كل أحاديثه عن عكرمة مضطربة)، قال ابن رجب - معلقا على كلام الإمام أحمد -: (لكنه نسب الاضطراب إلى عكرمة، لا إلى عمرو)⁽³³⁾.

الترجيح: والراجح لديّ أنه ثقة، وهو ما رجحه الحافظ في التقریب حيث قال: (ثقة ربما وهم). والوهم لا يخلو منه الثقات، وأما في روايته عن عكرمة فهو صدوق، وما أنكر عليه في روايته عن عكرمة حديث: (اقتلوا الفاعل والمفعول به)، فإنه لم ينفرد به بل تابعه عليه جمع من الحفاظ⁽³⁴⁾، وإن كانت تلك المتابعات لا تخلو من ضعف، غير أنها تعضد رواية عمرو بن أبي عمرو، وقد صححه جمع من الأئمة الكبار، منهم الطبري⁽³⁵⁾، والحاكم النيسابوري وأقره الذهبي⁽³⁶⁾، ومال الصنعاني والشوكاني إلى تقويته⁽³⁷⁾، وصححه من المعاصرين أحمد شاکر⁽³⁸⁾، والشيخ الألباني⁽³⁹⁾.

وأما روايته عن عكرمة حديث: (من وقع على بھيمة فاقتلوه واقتلوهامعها)، فقد جاء في سياق واحد مع حديث: (اقتلوا الفاعل والمفعول به) في بعض الروايات كما سيأتي بيانه في تخريج الحديث رقم (5)، وصححه أيضا الطبري⁽⁴⁰⁾، والحاكم النيسابوري وأقره الذهبي⁽⁴¹⁾، وقواه البيهقي⁽⁴²⁾.

قال الذهبي في الكاشف: (صدوق)، وقال في الميزان: (صدوق، حديثه مخرج في الصحيحين في الأصول...)⁽⁴³⁾.

قلت: هو صدوق حسن الحديث في روايته عن عكرمة، وثقة صحيح الحديث في روايته عن غير عكرمة، وإن كان ليس في أعلى درجات الصحيح، والله أعلم.

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسنده أحمد (تخريجاً ودراسة)

المبحث الثاني: ترجمة عكرمة مولى ابن عباس:

هو أبو عبد الله عكرمة البربري المفسّر، مولى عبد الله بن عباس. روى عن مولاه ابن عباس وعائشة وأبي هريرة وجابر وغيرهم، روى عنه أيّوب السخيتاني وخالد الحذاء وعبد الرحمن بن الغسيل، وعمرو بن أبي عمرو وحلق.

مات سنة أربع ومائة، وقيل بعد ذلك. روى له الجماعة، ومسلم حديثاً واحداً مقرون بسعيد

(44).

بن جبير .

وثقه أيّوب السخيتاني - وهو من تلامذته - (45)، ويحيى بن معين (46)، وأحمد بن

حنبل (47)، وأحمد العجلي (48)، وأبو حاتم الرازي (49)، والنسائي (50).

وبالرغم من توثيق هؤلاء الأئمة له فقد تكلم فيه جماعة بجملة أمور، وقد أطل ابن حجر في

ترجمته في الهدى والتهذيب (51) وبيّن أن مدار أقوال من طعن فيه تدور على ثلاثة أمور:

1. رميه بالكذب.

2. اتهامه برأي الخوارج.

3. قبوله لجوائز الأمراء.

وإليك الآن التفصيل في هذه الأمور مع الردّ عليها:

1. رميه بالكذب: ذكرت في ذلك روايات كثيرة ساقها ابن حجر بطولها في هدى الساري، منها

ما روي عن ابن عمر أنه قال لنافع: (لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة عن ابن عباس).

ومنها أن عطاء الخراساني قال لسعيد بن المسيب: (إن عكرمة يزعم أن رسول الله ﷺ تزوج

ميمونة وهو محرم، فقال: (كذب مخبثان). وغير ذلك من الروايات، وقد نلناها كلها الحافظ ابن

حجر، وجملة الردود التي دَفَع بها هي:

أ. أنها غير ثابتة، وذلك بالطعن في روايتها مثل ما ذكر عن تكذيب ابن عمر لعكرمة، حيث

كشفت أن في سندها متروكاً وهو يحيى البكاء.

ب. أو أنها تحتمل أوجهاً كثيرة لغوية وغيرها، فالتكذيب يأتي بمعنى الخطأ، فأهل الحجاز

يطلقون (كذب) في موضع (أخطأ).

ج. أو أن الطعن فيه كان خاصاً بمسألة واحدة لا يطرح لأجلها جميع حديثه ورواياته.

د. أو أنه ظلمَ فيها عكرمة، حيث لم ينفرد بها عن ابن عباس، مثل روايته حديث زواج النبي ﷺ بميمونة وهو محرم، فقد رُويَ من وجوه كثيرة عن ابن عباس.

هـ. أو أنه لتبحره في العلم فقد كان له في المسألة الواحدة القول، والقولان، والثلاثة، فرمى أجب بهذا أو ذلك بما استحضره منها، فيتوهم المتتبع الاضطراب في أقواله، وربما أطلق في ذلك الكذب. و. أو أن بعضها موجب للشناء والمدح لا الطعن فيه والقبح.

2. الطعن فيه برأي الخوارج: وقد جاء في ذلك عدّة روايات، قيل في بعضها إنّه على رأي نجد الحُروري، أو أنّه من الصفرية، أو الإباضية، وقيل إن الخوارج الذين بإفريقيا أخذوا عنه ذلك. وهذه التهمة ردها ابن حجر رداً مجملاً، وآخر مفصلاً كما في هدي الساري. فأما الرد الجمل فهو كما قال ابن جرير: (لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة نُبِتَ عليه ما ادّعى به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يُرغب به عنه).

وأما الرد المفصّل فقد ذكر أن أحمد برّاه من ذلك، وقال العجلي: (عكرمة ثقة، وهو بريء مما يرميه الناس به من الحرورية).

3. الطعن فيه بقبول جوائز الأمراء: سيقّت في هذا أخبار حيث قيل إنه طاف البلاد ودخل سمرقند، وخراسان، وغيرها من البلاد طلباً لجوائز الأمراء.

وأجيب بأن ذلك ليس فيه أي مانع من قبول روايته، فقد قيل ذلك في الزهري لكن لم يترك أحد الرواية عنه.

ثم ساق الحافظ ابن حجر أقوال مَنْ أتى عليه من أهل عصره وغيرهم، فبلغوا أكثر من ثلاثين قولاً بعضها بأسانيد صحيحة. وبالتأمل فيها فإنّها تتفاوت بين مَنْ وَصَفَه بالصدق، والعلم، بل قيل إنه من أعلم التابعين. وكذا الاحتجاج بحديثه، ونعته بالإمامة، والبروز على الأقران مثل طوس، وعطاء، ومجاهد، وسعيد بن جبير وغيرهم.

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد (تخریجا ودراسة) وقد تولى جمع من الحفاظ الدفاع عنه منهم ابن جریر الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وعبد الله بن منده، وابن حبان، وابن عبد البر، وغيرهم. وانتهى هؤلاء إلى أن عكرمة ثقة محتج به، بل نقل محمد بن نصر المروزي الإجماع على الاحتجاج به (52).
قال ابن حجر: (ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة) (53).

المبحث الثالث: تخریج أحاديث عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد:

المطلب الأول: أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة:

ذكر المزي في تحفة الأشراف (157/5 - 159) ستة أحاديث من رواية عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة، انفرد أبو داود بثلاثة أحاديث منها عن بقية أصحاب الكتب الستة، وهي الأحاديث الآتية برقم (1) و(3) و(4)، وشاركه في البقية كل من ابن ماجه (الحديث رقم 2)، والترمذي وابن ماجه (الحديث رقم 5)، والترمذي والنسائي (الحديث رقم 6). وطريقتي في ذلك أن أذكر سند أبي داود ومتمنه - باعتباره أول كتب السنن -، ثم أقوم بتخریجه حسب المتابعات، فإن كان له شاهد ذكرته، ثم أدرس سنده مكثفياً بأحكام ابن حجر في التقريب، ثم أذكر درجته.

الحديث الأول:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ -، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ أَنَسًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ جَاؤُوا فَقَالُوا: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَتَرَى الْعُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبًا؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ أَطَهَّرُ وَخَيْرٌ لِمَنْ اغْتَسَلَ، وَمَنْ لَمْ يَغْتَسِلْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ بَوَاجِبٌ، وَسَأَخْبِرُكُمْ كَيْفَ بَدَأَ الْعُسْلَ؟ كَانَ النَّاسُ مَجْهُودِينَ يَلْبَسُونَ الصُّوفَ، وَيَعْمَلُونَ عَلَى ظُهُورِهِمْ (54)، وَكَانَ مَسْجِدُهُمْ ضَيْقًا مُقَارِبَ السَّقْفِ، إِنَّمَا هُوَ عَرِيشٌ (55)، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ حَارٍّ وَعَرِقَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ الصُّوفِ، حَتَّى ثَارَتْ مِنْهُمْ رِيَاخٌ، آذَى بِذَلِكَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَلَمَّا وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ الرِّيْحَ قَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ، إِذَا كَانَ هَذَا الْيَوْمُ فَاغْتَسِلُوا، وَلِيَمَسَّ أَحَدُكُمْ أَفْضَلَ مَا يَجِدُ مِنْ دُهْنِهِ وَطَيِّبِهِ". قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ثُمَّ جَاءَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ، وَلَبَسُوا غَيْرَ الصُّوفِ، وَكُفُّوا الْعَمَلَ، وَوَسَّعَ مَسْجِدَهُمْ، وَذَهَبَ بَعْضُ الَّذِي كَانَ يُؤْذِي بَعْضَهُمْ بَعْضًا مِنَ الْعَرَقِ.

تخريجه:

رواه أبو داود في كتاب الطهارة باب الرُّحْصَة في ترك الغسل يوم الجمعة (ص 134 رقم 353)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (1/ 295)، وابن عبد البر في التمهيد (10/ 85).

ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (116/1 رقم 665) عن محمد بن خزيمة، عن عبد الله بن مسلمة القعني، به بلفظ مقارب.

وتابع القعني عليه: سعيد بن أبي مریم.

رواه الطبراني في الكبير (11/ 219 رقم 11548)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (116/1 رقم 665).

وتابع عبد العزيز بن محمد الدراوردي عليه: سليمان بن بلال.

رواه ابن خزيمة في صحيحه (3/ 127 رقم 1755)، والحاكم في المستدرک (1/ 416 رقم 1038) و(4/ 209 رقم 7394) من طريق عبد الله بن وهب، وعبد بن حميد كما في المنتخب من مسنده (203 رقم 590)، وابن عبد البر في التمهيد (10/ 85) من طريق خالد بن مخلد، كلاهما - ابن وهب وخالد بن مخلد - عن سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو به بلفظ مقارب.

قال الحاكم في الموضع الأول: (صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يَجْرَاهُ)، وقال في الموضع

الثاني: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يَجْرَاهُ)، وأقره الذهبي في كلا الموضعين.

وله شاهد عند مسلم (برقم 847) من حديث عائشة رضي الله عنها مختصراً بلفظ: (كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ الْجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ مِنَ الْعَوَالِي، فَيَأْتُونَ فِي الْعَبَاءِ، وَيُصَيِّبُهُمُ الْعُبَاؤُ، فَتَخْرُجُ مِنْهُمْ الرِّيحُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ وَهُوَ عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لِيَوْمِكُمْ هَذَا»).

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسنند أحمد (تخریجا ودراسة)

دراسة إسناده:

- عبد الله بن مسلمة: هو العُنعيني، الحارثي، أبو عبد الرحمن المدني البصري. قال ابن حجر: (ثقة عابد، كان ابن معين وابن المدني لا يقدمان عليه في الموطأ أحدا)، توفي سنة (221هـ)، روى له الجماعة سوى ابن ماجه (56).

- عَبْدُ الْعَزِيزِ: هو ابن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُهَيْمِيُّ مَوْلَاهُمْ، المَدِينِيُّ. قال ابن حجر: (صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر)، توفي سنة (186هـ) أو (187هـ)، روى له الجماعة، والبخاري مقرونا (57).

- عمرو بن أبي عمرو: ثقة إلا في روايته عن عكرمة فهو صدوق، تقدمت ترجمته مفصلا عند المبحث الأول.

- عِكْرِمَةُ: هو عِكْرِمَةُ الْبَرْبَرِيُّ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ (ثقة ثبت عالمٌ بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة) تقدمت ترجمته مفصلا في المبحث الثاني.

- ابن عَبَّاسٍ: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، أبو العباس الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ، أحد المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة، توفي سنة (68هـ) بالطائف (58).

درجته:

إسناده حسن؛ لحال عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيِّ وعمرو بن أبي عمرو، وتابع الدراوردي عليه سليمان بن بلال - عند ابن خزيمة والحاكم كما مر معنا في التخریج -، وبقية رجاله ثقات من رجال الشيخين، وله شاهد عند مسلم - تقدم ذكره في التخریج - يتقوى به.

وقد صححه الحاكم في المستدرک (1/416 رقم 1038) على شرط البخاري. وصحح إسناده أحمد شاکر في تعليقه على المسند (3/103 برقم 2419).

والحديث ذكره ابن حجر في الفتح (3/135) وقال: (أخرجه أبو داود والطحاوي، وإسناده حسن؛ لكن الثابت عن ابن عباس خلافه كما سيأتي قريبا، وعلى تقدير الصحة فالمرفوع منه ورد بصيغة الأمر الدالة على الوجوب، وأما نفى الوجوب فهو موقوف؛ لأنه من استنباط ابن عباس، وفيه نظر؛ إذ لا يلزم من زوال السبب زوال المسبب كما في الرمل والجمار على تقدير تسليمه، فلمن قصر الوجوب على من به رائحة كريهة أن يتمسك به).

الحديث الثاني:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، - عن عمرو - يعني ابنَ أَبِي عَمْرٍو - عن عِكْرَمَةَ عن ابن عباس: أن رجلاً لزم عَرِيماً له بعشرة دنانير، قال: والله ما أفرقتك حتى تقضييني، أو تأتيني بحَمِيلٍ⁽⁵⁹⁾، قال: فَتَحَمَّلَ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ، فَأَتَاهُ بِقَدْرٍ ما وَعَدَهُ، فقال له النبي ﷺ: "مِنْ أَيْنَ أَصَبْتَ هَذَا الذَّهَبَ؟" قال: من مَعْدِنٍ، قال: "لا حاجةَ لنا فيها، ليس فيها خيرٌ" فقضاها عنه رسول الله ﷺ .

تخرجه:

رواه أبو داود في كتاب البيوع، باب في استخراج المعادن (ص 711 برقم 3328) عن القعني به، بلفظه.

ورواه ابن ماجه في كتاب الأحكام، بابُ الكفالة (ص 401 برقم 2405) عن مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ.

ورواه عبد بن حميد كما في المنتخب من مسنده (205 رقم 590)، والطبراني في الكبير (218/11، 220 رقم 11547، 11549)، والحاكم في المستدرک (13/2، 34 رقم 2161، 2228)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/74)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (207/12 برقم 224، 225) من طرق عن القعني.

ورواه البيهقي في السنن الكبرى (6/74) من طريق إبراهيم بن حمزة.

ثلاثتهم - القعني ومحمد بن الصباح وإبراهيم بن حمزة - عن عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَزِيِّ به، بنحوه، وزاد ابن ماجه: (فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ - : "كَمْ تَسْتَنْظِرُهُ؟" قَالَ: شَهْرًا)، وعند الباقيين: (فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَسْتَنْظِرُهُ إِلَّا شَهْرًا وَاحِدًا؟ قَالَ: لَا).

قال الحاكم في الموضع الأول: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُجرجاه)، وقال في الموضع الثاني: (صحيح على شرط البخاري) وأقره الذهبي في كلا الموضعين. وتابع عمرو بن أبي عمرو عليه: يَحْيَى.

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد (تخريجا ودراسة)

قال البيهقي في السنن الصغير (306/2): وَرَوَيْنَا فِي الضَّمَانِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَجُلًا لَزِمَ غَرِيمًا لَهُ بَعْشَرَةٌ دَنَانِيرَ فَتَحَمَّلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

ولم أقف على إسناد هذه الرواية - فيما بين يدي من مصادر-، ولم أجد في الرواة عن عكرمة ممن اسمه يحيى إلا اثنين وهما: (يحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن أبي كثير اليمامي) كما في ترجمة عكرمة من تهذيب الكمال (268/20)، وكلاهما ثقة ثبت كما في التقريب (ص 521، 525)، لكن يحيى اليمامي (يدلس ويرسل).

دراسة إسناده: رجال إسناده تقدموا جميعا عند الحديث رقم (1).

درجته: إسناده حسن؛ من أجل حال عبد العزيز الدراويزي، لكنه توبع عليه - كما مر في التخريج - وعمرو بن أبي عمرو، صدوق حسن الحديث في روايته عن عكرمة، وقد توبع في روايته - كما أشار إليه البيهقي في التخريج - ولم أقف على سند المتابعة حتى يتسنى الحكم عليها، وبقية رجاله ثقات، وقد صحح الحديث الحاكم في المستدرک (13/2، 34 رقم 2161، 2228)، وأقره الذهبي.

الحديث الثالث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ -يعني ابن محمد- عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة أن نَفَرًا من أهل العراق قالوا: يا ابن عباس، كيف ترى في هذه الآية التي أمرنا فيها بما أمرنا ولا يعمل بها أحد، قول الله عز وجل: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَدْرِكُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِّن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّفُونَ عَلَيْكُمْ ﴿قرأ القعني إلى ﴿عَلَيْكُمْ حَكِيمٌ﴾ [النور: 58].

قال ابن عباس: إن الله حليمٌ رحيمٌ بالمؤمنين، يُحب السَّترَ، وكان الناس ليس لبيوتهم سُتُورٌ ولا حِجَالٌ⁽⁶⁰⁾، فربما دخل الخادِمُ أو الولدُ أو يتيمةُ الرجلِ، والرجلُ على أهله، فأمرهم الله بالاستئذان في تلك العوراتِ، فجاءهم الله بالسُّتُورِ والخيرِ، فلم أرَ أحداً يعملُ بذلكَ بَعْدُ.

قال أبو داود: حديثٌ عُبيدِ الله وعطاء يُفْسِدُ⁽⁶¹⁾ هذا الحديث.

تخريجه:

رواه أبو داود في الأدب، باب الاستئذان في العَوَزَات الثلاث (ص 1046 برقم 5192) عن القعني به، بلفظه، ومن طريقه أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (191/5)، وابن عبد البرّ في التمهيد (233/16-234).

ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (ص 350 برقم 407) عن نعيم بن حماد، وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ (554/2 برقم 722) من طريق عبد الرحمن بن زياد، وأبو إسحاق الثعلبي في الكشف والبيان (17/7) من طريق قتيبة، ثلاثتهم عن عبد العزيز الدراوردي، به بنحوه مختصراً، ولفظ النحاس قريب من لفظ أبي داود.

ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره (2632/8 برقم 14787)، وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ (555/2 برقم 723)، والبيهقي في السنن الكبرى (97/7) من طريق سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو، به بنحوه.

قال أبو جعفر النحاس: (مَتْنُهُ حَسَنٌ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى نَسْخِ الْآيَةِ، وَلَكِنْ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ عَلَى حَالٍ ثُمَّ زَالَتْ فَإِنْ كَانَ مِثْلُ تِلْكَ الْحَالِ فَحُكْمُهَا فَائِمٌ كَمَا كَانَ).

وقال ابن كثير في تفسيره (83/6) عقب ذكر إسناد ابن أبي حاتم: (هذا إسناد صحيح إلى

ابن عباس).

دراسة إسناده: رجال إسناده تقدموا جميعاً عند الحديث رقم (1).

درجته: إسناده حسن؛ وعبد العزيز الدراوردي لم ينفرد به، وعمرو بن أبي عمرو، صدوق حسن الحديث في روايته عن عكرمة، وبقية رجاله ثقات، وقد صححه إسناده إلى ابن عباس ابن كثير في تفسيره (83/6) كما مرّ معنا في تخريجه.

الحديث الرابع:

قال أبو داود: حدّثنا محمد بن جعفر الوركاني، حدّثنا ابن أبي الزناد، عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلّب، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: كانت قراءة النبي ﷺ على قدر ما يسمعه من في الحجرة وهو في البيت.

تخريجه:

رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (ص 317 برقم 1327) عن محمد بن جعفر الوركاني، به بلفظه، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (11/3).
ورواه الترمذي في الشمائل (ص 506 برقم 321) من طريق يحيى بن حسان بلفظ: "ربما يسمعه من في الحجرة، وهو في البيت".

وأحمد في المسند (60/4 رقم 2446) عن سُريج بلفظه.
والطحاوي في شرح معاني الآثار (344/1 رقم 2023) من طريق سعيد بن منصور بلفظ: "فَيُسمع قراءته من وراء الحَجَر وهو في البيت".

ثلاثتهم - يحيى بن حسان، وسُريج، وسعيد بن منصور - عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، به.
وله طريق آخر عن ابن عباس بلفظ: "كَانَ يَقرَأُ فِي بَعْضِ حُجَرِهِ فَيُسمعُ قِراءَتَهُ مَنْ كَانَ خارِجًا".

رواه ابن خزيمة في صحيحه (187/2 برقم 1157)، والبيهقي في السنن الكبرى (16/3) من طُرُق عن اللَّيْث، عَن خَالِدِ، عَن سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَن مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، أَنَّ كُرَيْبًا أَخْبَرَهُ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ فذكره.

وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند لأحمد (114/3)، وقال: (وابن أبي الزناد ثقة كما بينا مرارا).

دراسة إسناده: رجال إسناده تقدموا جميعا عند الحديث رقم (1) سوى:

- محمد بن جعفر الوركاني؛ وهو أبو عمران الخراساني، نزيل بغداد، قال ابن حجر: (ثقة)، توفي سنة (228هـ)، روى له مسلم وأبو داود والنسائي⁽⁶²⁾.

- وابن أبي الزناد: وهو عبد الرحمن ابن أبي الزناد - واسمه عبد الله - ابن ذكوان المدني، مولى قریش، قال ابن حجر: (صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيها ولي خراج المدينة فحمده) توفي سنة (274هـ)، روى له البخاري تعليقا ومسلم في مقدمته، وأصحاب السنن الأربعة⁽⁶³⁾.

درجته:

إسناده حسن؛ وعبد الرحمن ابن أبي الزناد وإن كان تعيّر حفظه لما قدم بغداد - كما نصّ عليه ابن حجر - غير أن روايته عن عمرو بن أبي عمرو كانت قبل ذلك؛ لأن عمرو مدني، وابن أبي الزناد كان واليا على خراج المدينة قبل مقدمه لبغداد، وعمرو بن أبي عمرو، صدوق حسن الحديث في روايته عن عكرمة، وبقية رجاله ثقات، وقد صحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند لأحمد (114/3)، وقال: (وابن أبي الزناد ثقة كما بينا مرارا).

الحديث الخامس:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ التُّفَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ، فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ".

قال أبو داود: (رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مِثْلَهُ وَرَوَاهُ عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ، وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ. (64)

تخريجه:

رواه أبو داود في الحدود، باب فيمن عمّل عمل قوم لوط (ص 911 برقم 4462)، ومن طريقه البغوي في شرح السنة (308/10 برقم 2593) والترمذي في أبواب الحدود، باب ما جاء في حدّ اللوطي (ص 471 برقم 1456)، وفي العلل الكبير له (ص 236 برقم 427)، وابن ماجه فيه، باب من عمّل عمل قوم لوط (ص 428 برقم 2561)، وأحمد في المسند (464/4 برقم 2732)، وأبو يعلى في مسنده (347/4 برقم 2463)، والخرائطي في مساويء الأخلاق (ص 202 برقم 441)، وابن عدي في الكامل (206/6)، والدارقطني في سننه (139/4 برقم 3234)، والبيهقي في الكبرى (403/8)، وابن حزم في المحلى (392/12) من طرق عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، به بلفظه.

قال الترمذي: (وإنما يعرف هذا الحديث عن ابن عباس عن النبي ﷺ من هذا الوجه، وروى

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد (تخریجا ودراسة) محمد بن إسحاق هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو فقال: ملعون من عمل عمل قوم لوط، ولم يذكر فيه القتل، وذكر فيه: ملعون من أتى بهيمة).

وتابع الدراوردي عليه:

1- عبد الله بن جعفر المخرمي⁽⁶⁵⁾.

رواه عبد بن حميد كما في المنتخب من مسنده (ص 200 برقم 575)، والطبري في تهذيب الآثار (1/554 برقم 870) عن مجاهد بن موسى، والحاكم في المستدرک (4/395) من طريق محمد بن مسلمة، ثلاثتهم عن عبد الله بن جعفر المخرمي، عن عمرو بن أبي عمرو به، وزادوا جميعا: «وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَأْتِي بِهَيْمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ مَعَهُ».

قال الحاكم: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُجَرِّحَاهُ وَلِلزِّيَادَةِ فِي ذِكْرِ الْبَهِيمَةِ شَاهِدٌ)، وأقره الذهبي.

2- سليمان بن بلال⁽⁶⁶⁾.

رواه ابن الجارود في المنتقى (1/208 برقم 820)، والحاكم في المستدرک (4/395)، وعنه البيهقي في السنن الكبرى (8/403)، وفي معرفة السنن والآثار (12/313) من طريق عبد الله بن وهب، عن سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو، به بلفظه.

3- زهير بن محمد⁽⁶⁷⁾.

رواه أبو يعلى في مسنده (5/128 برقم 2743) من طريق عبد الملك بن عمرو، عن زهير بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو به، وزاد: «وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَأْتِي بِهَيْمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ مَعَهُ».

وتابع عمرو بن أبي عمرو عليه:

1- داود بن الحصين⁽⁶⁸⁾.

رواه أحمد في المسند (4/458 برقم 2727)، وابن أبي شيبة في المصنف (5/514 برقم 28519)، والدارقطني في سننه (4/141 برقم 3236)، والطبري في تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (1/554-555 برقم 871-872)، والطبراني في الكبير (11/225، 226 رقم 11568، 11568)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/407)، وابن حزم في المحلى (12/399) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة⁽⁶⁹⁾.

ورواه عبد الرزاق في المصنف (364/7 برقم)، والطبراني في الكبير (227/11 رقم 11569)، وابن عدي في الكامل (360/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (404/8) من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى⁽⁷⁰⁾.

ورواه الطبري في تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (1/ 555 برقم 873) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مجّمع⁽⁷¹⁾.

ورواه الإسماعيلي في معجم شيوخه (526/2) من طريق حفص بن غياث⁽⁷²⁾.

أربعتهم - إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجّمع، وحفص بن غياث - عن داود بن الحصين، عن عكرمة به، بنحوه، وبعضهم بلفظ: "مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لَوْطٍ، فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ"، وبعضهم اقتصر على قوله: "وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَأْتِي بِهَيْمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ مَعَهُ"، وبعضهم جمع بينهما بألفاظ متقاربة، وعند الدارقطني زيادة في أوله بلفظ: (إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ يَا مُحَمَّدُ فَاجْلِدُوهُ عِشْرِينَ سَوْطًا، وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ يَا يَهُودِيَّ فَاجْلِدُوهُ عِشْرِينَ).

ووقع في إسناد الإسماعيلي (داود بن أبي هند) بدل (داود بن الحصين)، لكن قال الإسماعيلي بعد سياق إسناده: (الصحيح داود بن الحصين).
2- عباد بن منصور الناجي⁽⁷³⁾.

ذكره أبو داود في سننه معلقا (ص 911) عقب حديث رقم (4462)، ورواه الطبري في تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (550/1) من طريق عون بن عمارة، وابن عدي في الكامل (547/5)، والبيهقي في السنن الكبرى (403/8) من طريق عبد الله بن بكر السهمي، كلاهما عن عباد بن منصور، عن عكرمة به مرفوعا بلفظ: (اقْتُلُوا مَوَاقِعَ الْبَهِيمَةِ وَالْبَهِيمَةَ، وَالْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ فِي اللَّوْطِيَّةِ، وَاقْتُلُوا كُلَّ مَوَاقِعِ ذَاتِ حَزْمٍ)، ولفظ ابن عدي والبيهقي: (فِي الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لَوْطٍ، وَفِي الَّذِي يُؤْتَى فِي نَفْسِهِ، وَفِي الَّذِي يَقَعُ عَلَى ذَاتِ حَزْمٍ، وَفِي الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيمَةَ، قَالَ - أي النبي ﷺ: "يُقْتَلُ").

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسنده أحمد (تخریجا ودراسة)

قال ابن عدي: (وهذا يرويه عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس، ورواه عن عمرو: الدراوردي وزهير بن محمد وغيرهما، وليس في متنه من رواية عمرو: "وَفِي الَّذِي يُؤْتَى فِي نَفْسِهِ"، فلا أرى هذه اللفظة في حديث عكرمة إلا من رواية عباد بن منصور عنه).

قال الطبري: (وهذا خبر عندنا صحيح سنده).

ورواه أحمد في المسند (4/465 برقم 2733) عن عبد الوهاب، وابن عدي في الكامل (5/547) من طريق أبي داود الطيالسي، كلاهما عن عباد بن منصور، عن عكرمة به، موقوفا عن ابن عباس، أنه قال في الذي يأتي البهيمية: (اقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ).

قال ابن عدي: (قال أبو كامل: فقلت أنا لأبي داود - يعني الطيالسي - : لم يرفعه وليس بمرفوع، فقال: أهابه).

ورواه الحاكم في المستدرک (4/396) من طريق يحيى بن أبي طالب، وأبو نعيم في الحلية (3/343) من طريق الحارث بن أبي أسامة، كلاهما عن عبد الوهاب بن عطاء، عن عباد بن منصور، عن عكرمة به، بلفظ أحمد السابق لكنه جاء مرفوعا، ثم قال أبو نعيم: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مَا كَتَبْتُهُ عَالِيًّا مِنْ حَدِيثِ عَبَّادٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ).

3- حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس (74).

رواه الطبراني في الكبير (11/212 رقم 11527) من طريق سليمان بن بلال، عن حسين بن عبد الله، عن عكرمة به، بلفظ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ، فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ».

دراسة إسناده: رجال إسناده تقدموا جميعا عند الحديث رقم (1).

سوى: - عبد الله بن محمد بن علي الثفيلي: هو أبو جعفر الحراني (ت 234هـ). قال ابن حجر: (ثقة حافظ)، روى له الجماعة سوى مسلم (75).

درجته: إسناده حسن؛ من أجل حال عبد العزيز الدراوردي، وقد توبع عليه، وعمرو بن أبي عمرو، لم ينفرد به، بل تابعه عليه جمع من الحفاظ كما مرّ معنا في التخریج، وإن لم تخلو جميع متابعاته من ضعف، مم يقوي رواية عمرو ويعضدها.

وقد صحّح الحديث كل من: الطبري⁽⁷⁶⁾، والحاكم النيسابوري وأقره الذهبي⁽⁷⁷⁾، ومال الصنعاني والشوكاني إلى تقويته⁽⁷⁸⁾، وصححه من المعاصرين أحمد شاكر⁽⁷⁹⁾، والشيخ الألباني⁽⁸⁰⁾.

الحديث السادس:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ النَّفِيلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَتَى بِهِيمَةً، فَاقْتَلَوْهُ وَاقْتَلَوْهَا مَعَهُ" قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ؟ قَالَ: مَا أَرَاهُ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُؤَكَّلَ لِحُمَاهَا، وَقَدْ عُمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ".

قال أبو داود: ليس هذا بالقوي.

تخریجه:

رواه أبو داود في الحدود، باب فيمن أتى بهيمة (ص 911 برقم 4464)، ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (315/12)، والترمذي في أبواب الحدود، باب ما جاء فيمن يقع على بهيمة (ص 470 برقم 1455)، والنسائي في السنن الكبرى (486/6 برقم 7300)، والدارقطني في سننه (4/142 برقم 3237)، وعبد بن حميد كما في المنتخب من مسنده (ص 200 برقم 575)، والطبري في تهذيب الآثار (1/554 برقم 870)، وأبو يعلى في مسنده (5/128 برقم 2743)، والحاكم في المستدرک (4/395)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/406) من طرق عن عمرو بن أبي عمرو به، بلفظه عند أبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني والبيهقي، واقتصر الباقون على شطره الأول بلفظ: « وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَأْتِي بِهِيمَةً فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ مَعَهُ»، وزاد بعضهم: « وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلْ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ، فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ».

قال الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَتَى بِهِيمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ).

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسنده أحمد (تخریجا ودراسة) وقال الحاكم: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُجَرَّحْهُ وَلِلزِّيَادَةِ فِي ذِكْرِ الْبَهِيمَةِ شَاهِدٌ)، وأقره الذهبي.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن هذا الحديث والذي قبله حديثٌ واحدٌ، وقد مرّ معنا في التخریج في بعض الروايات في سياق واحد، وأورده كذلك المزي في تحفة الأشراف⁽⁸¹⁾.

دراسة إسناده: رجال إسناده تقدموا جميعا في الحديث الذي قبله برقم (1)، والنفيلى (ثقة ثبت) تقدم في الحديث السابق برقم (5).

درجته:

إسناده قابل للتحسين؛ وقد اختلف الأئمة في الحكم عليه، فصحّحه كل من: الطبري والحاكم - كما مرّ معنا في التخریج - وقواه البيهقي⁽⁸²⁾، حيث قال: (وَقَدْ رُوِيَ مِنْهُ مِنْ، أَوْجُهُ عَنْ عِكْرَمَةَ، وَلَا أَرَى عَمْرَو بْنَ أَبِي عَمْرٍو يَقْصُرُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، فِي الْحِفْظِ، كَيْفَ وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى رِوَايَتِهِ جَمَاعَةٌ) وذلك تعقيبا على قول أبي داود: (حديث عاصم يُضَعَّفُ حديث عمرو).

وضعه أبو داود - كما مرّ في تخریجه - حيث قال: (ليس هذا بالقوي)، ونقل الترمذي عن شيخه البخاري في العلل الكبير (ص236) قوله: (ولا أقول بحديث عمرو بن أبي عمرو: أنه من وقع على بهيمة أنه يقتل).

ولعل النكارة في هذا الحديث - بالإضافة إلى كلام البخاري الآنف الذكر - هي الأمر بقتل الهيمة، وهو معارض لنهي النبي ﷺ عن قتل الحيوان إلا لماكلة، كما نص عليه الخطابي في معالم السنن (3/333).

المطلب الثاني: أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في مسنده أحمد:

شارك الإمام أحمد في مسنده أصحاب السنن في أربعة أحاديث من رواية عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة، وهي الأحاديث المتقدمة برقم (1، 3، 4، 5)، وانفرد هو بحديث واحد عن أصحاب الكتب الستة، ويُعدّ من الزوائد، وهو الحديث الآتي:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَلْعُونٌ مَنْ سَبَّ أَبَاهُ، مَلْعُونٌ مَنْ سَبَّ أُمَّهُ، مَلْعُونٌ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، مَلْعُونٌ مَنْ غَيَّرَ تُحُومَ الْأَرْضِ" (83)، مَلْعُونٌ مَنْ كَمَمَهُ (84) أَعْمَى عَنْ طَرِيقٍ، مَلْعُونٌ مَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ، مَلْعُونٌ مَنْ عَمِلَ بِعَمَلِ قَوْمٍ لُوطٍ.

تخريجه:

رواه أحمد في مسنده (367/3 برقم 1875) عن محمد بن سلمة، به بلفظه. ورواه الخرائطي في مساويء الأخلاق (ص 48 برقم 71) من طريق أبي شهاب - هو عبد ربه بن نافع -، عن محمد بن إسحاق، به مختصرا بلفظ: «مَلْعُونٌ مَنْ سَبَّ أَبَاهُ، مَلْعُونٌ مَنْ سَبَّ أُمَّهُ».

وابن إسحاق قد صرح بالتحديث كما سيأتي في سند الإمام الأحمدي الآتي. ورواه أحمد في مسنده (83/5-84 برقم 2913، 2914، 2915) من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، ومحمد بن إسحاق - وصرح بالتحديث -، وسليمان بن بلال، وعبد بن حميد كما في المنتخب من مسنده (ص 203 برقم 589) من طريق سليمان بن بلال، ثلاثتهم عن عمرو بن أبي عمرو به بلفظ قريب، وزادوا جميعا - بعد قوله (ملعون من عمل قوم لوط) -: "قالها ثلاثا".

وزاد في طريق ابن أبي الزناد وسليمان بن بلال: "لَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ". ورواه الطبراني في الكبير (11/218 برقم 11546)، والحاكم في المستدرک (4/396)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/402)، وفي شعب الإيمان (7/272)، من طريق عبد العزيز الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو به بلفظ قريب، وزادوا جميعا: "لَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ". ورواه أحمد أيضا (5/26 برقم 2815)، وأبو يعلى في مسنده (4/414 برقم 2539)، وابن حبان في صحيحه (10/265 برقم 4417)، والحاكم أيضا في المستدرک (4/396) من طريق زهير بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو به بلفظ قريب، وزادوا فيه: "لَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ"، وزادوا جميعا سوى أحمد - بعد قوله (ملعون من عمل قوم لوط) -: "قالها ثلاثا".

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد (تخریجا ودراسة)

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وأقره الذهبي.

وله طريق آخر عن ابن عباس.

رواه ابن أبي شيبة في مسنده كما في المطالب العالية (412/7 برقم 1472)، وعنه أبو

يعلى في مسنده (400/4 برقم 2521) من طريق محمد بن كريب، عن كريب، عن ابن عباس

مرفوعا مختصرا بلفظ: «مَلْعُونٌ مِّنْ أَنْتَقَصَ شَيْئًا مِّنْ تَحْوِمِ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ».

وفي إسناده محمد بن كريب مولى ابن عباس، قال ابن حجر: (ضعيف) (85).

ولبعضه شاهد من حديث علي بن أبي طالب بلفظ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَلَعَنَ اللَّهُ

مَنْ آوَى مُحَدِّثًا وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ الْمَنَارَ».

رواه مسلم في الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله (1567/3 برقم 1978).

دراسة إسناده:

- مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ: هو مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ بن سلمة بن عبد الله الباهلي مولاهم، أبو عبد الله الحراني

(ت 291هـ). قال ابن حجر: (ثقة)، روى له البخاري في "القراءة خلف الإمام" وفي "الأدب"،

والباقون. ينظر: تهذيب الكمال (289/25)، التقريب (ص 416).

- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المظلي مولاهم، المدني، نزيل

العراق (ت 150هـ)، وقيل بعده. قال ابن حجر: (إمام المغازي صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر)

روى له البخاري تعليقا والباقون، ينظر: التقريب (ص 403).

- وبقيّة رجاله تقدموا في الحديث رقم (1).

درجته:

إسناده حسن؛ لأجل حال عمرو بن أبي عمرو، ولحال ابن إسحاق - وهو صدوق يدلّس -

وقد صرح بالتحديث عند أحمد في مسنده، وبقيّة رجاله ثقات، وله طريق آخر عن ابن عباس بسند

ضعيف يتقوى به، ولبعضه شاهد عند مسلم من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد صححه ابن

حبان والحاكم كما مرّ معنا في التخریج.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث توصلت إلى عدّة نتائج أذكرها في النقاط الآتية:

- 1- أن عمرو بن أبي عمرو ثقة في نفسه، احتجّ به البخاري ومسلم في الأصول، وعدالته محل اتفاق بين جميع الأئمة، وإنما اختلفوا في درجة ضبطه بين مؤثّق ومتوسط ومضعّف.
- 2- عدم إخراج البخاري لعمرو بن أبي عمرو عن عكرمة إنما هو بسبب شكه في سماعه من عكرمة كما نصّ هو على ذلك، وإلا فعمرو عنده ثقة قد احتجّ به، وأخرج له عدّة أحاديث عن غير عكرمة.
- 3- الاضطراب الذي وصّف به بعض الأئمة عمرو بن أبي عمرو ليس من قبله كما بينه ابن رجب الحنبلي.
- 4- جرح بعض الأئمة لعمرو بن أبي عمرو إنما هو بسبب روايته عن عكرمة بعض المناكير.
- 5- ليس كل ما رواه عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة مُنكر، وإنما أنكر عليه حديثان من تلك المرويات هما حديث: (اقتلوا الفاعل والمفعول به)، وحديث (من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوه معها)، وإن كان الحديثان في الأصل حديثا واحدا، وبقية الأحاديث لا تنزل عن درجة الحسن، وقد صححها جمع من الحفاظ.
- 6- أن الحديثين الذين أنكرا على عمرو بن أبي عمرو في روايته عن عكرمة ليسا محل اتفاق، فقد صححهما جمع من الأئمة، وفيهم بعض المتقدمين كالطبري، وتوبع عمرو في أحدهما.
- 7- جملة ما رواه عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في الكتب الستة (ستة أحاديث)، أربعة منها حسنة الإسناد كما سبق بيانه في التخريج وقد صححها بعض الأئمة، واثنان منها محل نزاع هما (اقتلوا الفاعل والمفعول به)، وحديث (من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوه معها)، وترجح لي تحسين إسنادهما بمتبعاتهما.
- 8- انفرد أبو داود بثلاثة أحاديث من مرويات عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن بقية أصحاب الكتب الستة، وهي الأحاديث ذات الأرقام (1، 3، 4).
- 9- شارك الإمام أحمد أصحاب السنن في أربعة أحاديث من رواية عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة، وهي الأحاديث ذات الأرقام (1، 3، 4، 5)، وانفرد عنهم بحديث واحد.

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد (تخريجا ودراسة)

الهوامش:

- (1) الترمذي، السنن، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (ص798 برقم 2658)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه، السنن، أبواب السنة، باب من بلغ علما (ص80 برقم 232).
- (2) انظر: الرفاعي، صالح بن محمد، الثقات الذين ضُغفوا في بعض شيوخهم، ط2، المدينة النبوية، دار الخضير للنشر والتوزيع، 1418هـ. (ص173-177).
- (3) انظر: ابن سعد، محمد بن منيع، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، ط1، بيروت، دار صادر، 1968م. (ص426/5)، والذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د.بشار عواد معروف، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1424هـ. (ص867/3)، والصفدي، خليل بن أبيك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، ط1، بيروت، دار إحياء التراث، 1420هـ. (ص9/15)، والسخاوي، محمد بن عبد الرحمن، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1414هـ. (ص363/1).
- (4) انظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى. (ص426/5)، والبخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، حيدر آباد، الهند، دائرة المعارف العثمانية. (ص359/6)، وابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط1، حيدر آباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1371هـ. (ص253/6)، وابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، ط1، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ. (ص185/5)، والمزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1408هـ. (ص168/22)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405هـ. (ص118/6)، والذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، ط1، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1413هـ. (ص84/2)، وابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، تحقيق: إبراهيم زبيق، وعادل مرشد، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1416هـ. (ص294/3)، وابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق: عادل مرشد، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1416هـ. (ص361)، وابن حجر، هدي الساري، مطبوع مع فتح الباري (ص1151/2).
- (5) ابن عدي، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود، وأحمد الخطيب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ. (ص206/6)، والذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد الجاوي، ط1، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382هـ. (ص337/5).
- (6) ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين رواية الدوري، تحقيق: د.أحمد نور سيف، ط1، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1399هـ. (ص193/3)، ابن حنبل، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال تحقيق: وصي الله عباس، ط2، الرياض، دار الخاني، 1422هـ. (ص52/2)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ص253/6).
- (7) الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، ط1، بيروت، دار عالم الكتب، 1409هـ (ص236).
- (8) العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم البستوي، ط1، المدينة النبوية، مكتبة الدار، 1405هـ. (ص181/2).

- (9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (253/6).
- (10) المصدر السابق نفسه.
- (11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (117/5).
- (12) ابن حجر، التهذيب (295/3).
- (13) مغلطاي، ابن قليج البكجري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، ط1، القاهرة، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ (237/10).
- (14) ابن حبان، الثقات (185/5).
- (15) الذهبي، الكاشف (84/2).
- (16) الذهبي، ميزان الاعتدال (337,348/5).
- (17) ابن حجر، التقريب (ص 361).
- (18) ابن معين، التاريخ رواية الدوري (225,203/3)، وابن معين، سؤالات ابن الجنيد لابن معين، تحقيق: أحمد نور سيف، ط1، المدينة، مكتبة الدار، 1408هـ (ص 305 رقم 28)، وابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير، التاريخ الكبير، تحقيق: عادل بن سعد وأمين بن شعبان، ط1، الكويت، دار غراس للنشر والتوزيع، 1425هـ (ص 404 رقم 943)، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (253/6)، وابن عدي، الكامل (117/5)، وابن حجر، التهذيب (295/3).
- (19) المزي، تهذيب الكمال (185/5)، ولم أقف عليه في المطبوع من كتاب (سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود).
- (20) الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405هـ (ص 212).
- (21) النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلي، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421هـ (83/4)، عقب حديث رقم (3796)، وقال أيضا: "ليس بذاك القوي"، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، حلب، دار الوعي، 1396هـ (ص 80) وتصحف فيه (عمرو بن أبي عمرو) إلى (عمر بن أبي عمر)، ونقله مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (237/10) عن النسائي في كتابه (التمييز)، وانظر: ابن حجر، هدي الساري (1151/2).
- (22) التهذيب (295/3).
- (23) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق: د. همام سعيد، ط1، الأردن، مكتبة المنار، 1407هـ (797/2).
- (24) الترمذي، العلل الكبير (ص 236).
- (25) المزي، تهذيب الكمال (170/22).
- (26) ابن حنبل، أحمد، المسند، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، القاهرة، دار الحديث، 1416هـ (136/4).
- (27) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (253/6).
- (28) انظر: صالح الرفاعي، الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم (ص 173-174).
- (29) الترمذي، العلل الكبير (ص 236).
- (30) العجلي، معرفة الثقات (181/2).

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد (تخريجا ودراسة)

- (31) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص 212).
- (32) ابن رجب، شرح علل الترمذي (561/2).
- (33) المصدر السابق نفسه (798/2).
- (34) سيأتي تخريجه مفصلا (الحديث الخامس).
- (35) الطبري، محمد بن جرير، تهذيب الآثار، تحقيق: محمود شاكر، القاهرة، مطبعة المدني (551/1)، قال: (هذا خبر عندنا صحيح سنده).
- (36) الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411هـ (395/4).
- (37) انظر: الصنعاني، سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، تحقيق: محمد صبحي حلاق، ط2، الدمام، دار ابن الجوزي، 1421هـ (121/7-122)، الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، تحقيق: عصام الصبابي، ط1، مصر، دار الحديث، 1413هـ (139/7).
- (38) في تعليقه على مسند أحمد (219/3) عقب حديث رقم (2732).
- (39) الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تحقيق: زهير الشاويش، ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، 1405هـ (17-16/8) عقب حديث رقم (2350).
- (40) الطبري، تهذيب الآثار (551/1) حيث قال: (هذا خبر عندنا صحيح سنده).
- (41) الحاكم، المستدرک على الصحيحين (395/4)، ومعه تلخيص المستدرک للذهبي.
- (42) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3، بيروت، دار الكتب العلمية، 1424هـ (407/8) حيث قال: (وَقَدْ رُوِيَ مِنْهُ مِنْ أَوْجِهٍ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَلَا أَرَى عَمْرُو بْنَ أَبِي عَمْرٍو يُقَصِّرُ عَنْ عَاصِمِ ابْنِ بَهْدَلَةَ، فِي الْحِفْظِ، كَيْفَ وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى رِوَايَتِهِ جَمَاعَةٌ) وذلك تعقبا على قول أبي داود: (حديث عاصم يُضَعَّفُ حديث عمرو).
- (43) الذهبي، الكاشف (84/2)، والذهبي، ميزان الاعتدال (281/3).
- (44) المزني، تهذيب الكمال (264/20)، ابن حجر، هدي الساري مطبوع مع فتح الباري (1136/2).
- (45) ابن حجر، التهذيب (135/3).
- (46) ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، تحقيق: د. أحمد نور سيف، (د.ط)، دمشق، دار المأمون للتراث (117/1 رقم 357).
- (47) كما في رواية المروزي عنه، انظر: ابن حجر، التهذيب (137/3).
- (48) العجلي، معرفة الثقات (145/2).
- (49) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/7).
- (50) النسائي، أحمد بن شعيب، عمل اليوم والليلة، تحقيق: د. فاروق حمادة، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1406هـ (202/1)، وعزاه ابن حجر في هدي الساري (1144/2) إلى النسائي في كتاب (التمييز).
- (51) ابن حجر، التهذيب (134/3-138)، وابن حجر، هدي الساري (1136/2-1145)، وكل ما يأتي من كلام مأخوذ منهما بتصرف يسير.

- ⁽⁵²⁾ ابن حجر، التهذيب (138/3)، وابن حجر، هدي الساري (1143/2-1144).
- ⁽⁵³⁾ ابن حجر، التقريب (ص 336).
- ⁽⁵⁴⁾ أي: يحملون على ظهورهم وبأيديهم. انظر: ابن رسلان، أحمد بن الحسن، شرح سنن أبي داود، تحقيق: خالد الرباط، ط1، مصر، دار الفلاح، 1437هـ (688/2).
- ⁽⁵⁵⁾ العريش: كل ما يستظل به. انظر: ابن الأثير، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود الطناحي، (د.ط) بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ (207/3).
- ⁽⁵⁶⁾ ابن حجر، التقريب (ص 265).
- ⁽⁵⁷⁾ ابن حجر، التقريب (ص 299).
- ⁽⁵⁸⁾ ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط1، القاهرة، دار هجر، 1429هـ (228/6)، ابن حجر، التقريب (ص 336).
- ⁽⁵⁹⁾ الحميل: الكفيل الضامن. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (442/1).
- ⁽⁶⁰⁾ قوله: "ولا حِجَالٌ": جمع حَجَلَةٍ بفتح الحاء، وهي بيت كالقبة يُستَر بالثياب وتَكُونُ لَهُ أُرْزَارٌ كَبَارٌ. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (346/1).
- ⁽⁶¹⁾ يقصد الحديث الذي رواه في سننه قبل هذا (برقم 5191) من طريق عُبيد الله بن أبي يزيد سمع ابن عباس يقول: " آية لم يؤمر بها أكثر الناس، آية الاستئذان، وإني لأمر جاريتي هذه تستأذن عليّ"، وفي بعض النسخ (يُفَسَّر) بدل (يُفَسِّد)، وهو تصحيف.
- ⁽⁶²⁾ ابن حجر، التقريب (ص 407).
- ⁽⁶³⁾ ابن حجر، التقريب (ص 282).
- ⁽⁶⁴⁾ يأتي ذكر رواياتهم وعزوها أثناء تخريج هذا الحديث.
- ⁽⁶⁵⁾ قال ابن حجر: (ليس به بأس). روى له البخاري تعليقا، والباقون. التقريب (ص 240).
- ⁽⁶⁶⁾ قال ابن حجر: (ثقة). روى له الجماعة. التقريب (ص 190).
- ⁽⁶⁷⁾ هو أَبُو الْمُثَنِّبِ التَّمِيمِيُّ الحُرَّاسِيُّ، نَزِلُ الشَّامِ، ثُمَّ نَزِلُ مَكَّةَ. قال ابن حجر: (رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيرا الذي يروي عنه الشاميون آحر! وقال أبو حاتم: حدّث بالشام من حفظه فكثُر غلطه). روى له الجماعة. انظر: ابن حجر، التقريب (ص 158)، وقال الذهبي: (ثقة يُعْرَب، ويأتي بما يُنكِر)، الكاشف (408/1). قلت: الراوي عنه في سند أبي يعلي هو عبد الملك بن عمرو العقدي، وهو بصري.
- ⁽⁶⁸⁾ هو أَبُو سُلَيْمَانَ الأُمَوِيُّ مَوْلَاهُم، المَدِينِيُّ. قال ابن حجر: (ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج). روى له الجماعة. التقريب (ص 138).
- ⁽⁶⁹⁾ قال ابن حجر: (ضعيف). روى له أبو داود في كتاب التفرّد وابن ماجه. التقريب (ص 27)، وانظر: المزي، تهذيب الكمال (42/2).
- ⁽⁷⁰⁾ قال ابن حجر: (متروك). روى له ابن ماجه. التقريب (ص 33).
- ⁽⁷¹⁾ قال ابن حجر: (ضعيف). روى له البخاري تعليقا وابن ماجه. التقريب (ص 27).
- ⁽⁷²⁾ قال ابن حجر: (ثقة فقيهة، تعيّر حفظه قليلا في الآخر). روى له الجماعة. التقريب (ص 33).

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد (تخريجا ودراسة)

- ⁽⁷³⁾ قال ابن حجر: (صدوق زُمي بالقدر وكان يُدلس وتغيّر بأخرة). روى له البخاري تعليقا وأصحاب السنن. التقريب (ص 234).
- ⁽⁷⁴⁾ قال ابن حجر: (ضعيف). روى له الترمذي وابن ماجه. التقريب (ص 106).
- ⁽⁷⁵⁾ تهذيب الكمال (188/16)، التقريب (ص 264).
- ⁽⁷⁶⁾ تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (551/1) حيث قال: (هذا خبر عندنا صحيح سنده).
- ⁽⁷⁷⁾ المستدرک علی الصحیحین (395/4)، ومعه تلخیص المستدرک للذهبي.
- ⁽⁷⁸⁾ انظر: الصنعاني، سبل السلام (122-121/7)، الشوكاني، نيل الأوطار (139/7).
- ⁽⁷⁹⁾ في تعليقه على مسند أحمد (219/3) عقب حديث رقم (2732).
- ⁽⁸⁰⁾ إرواء الغليل (17-16/8) عقب حديث رقم (2350).
- ⁽⁸¹⁾ المزني، يوسف بن عبد الرحمن، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، 1403هـ (157/5)، وتعبه مغلطاي بأن أبا داود أخرج كلا منهما في باب وكان ينبغي للمزي أن ينبه على ذلك، فردّ عليه ابن حجر بقوله: وجوابه بأن غيره جمعهما لكونه حديثا واحدا، وقد نبّه على من أفردهما بالرقم الذي رّفمه عليهما. ينظر: النكت الظرف على تحفة الأشراف (157/5).
- ⁽⁸²⁾ البيهقي، السنن الكبرى (407/8).
- ⁽⁸³⁾ النجوم: واحدها نجم، وهي معالم الأرض وحدودها، والمراد من يقتطع من ملك غيره ظلما. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (281/3).
- ⁽⁸⁴⁾ كَمَة: أي أضل. والكَمَة: العَمَى. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (201/4).
- ⁽⁸⁵⁾ ابن حجر، التقريب (ص 438).

المصادر والمراجع:

- 01- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (د.ت).
- 02- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1371هـ.
- 03- ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير، التاريخ الكبير، تحقيق: عادل بن سعد وأيمن بن شعبان، دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1425هـ.
- 04- ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1393هـ.
- 05- ابن حبان، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ.

- 06- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، تحقيق: إبراهيم زبيق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.1، 1416هـ.
- 07- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.1، 1416هـ.
- 08- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ط.1، 1429هـ.
- 09- ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط.1، 1426هـ.
- 10- ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق: د. عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط.1، 2002م.
- 11- ابن حنبل، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله عباس، دار الخاني، الرياض، ط.2، 1422هـ.
- 12- ابن حنبل، أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.2، 1420هـ.
- 13- ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت (د.ت.).
- 14- ابن حنبل، أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط.1، 1416هـ.
- 15- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1395هـ.
- 16- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق: د. همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط.1، 1407هـ.
- 17- ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط.1، 1968م.
- 18- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: سعيد اللحام، دار الفكر، بيروت، (د ت).
- 19- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد عبد الكبير، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط.1، المغرب، 1387هـ.
- 20- ابن عدي، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود، وأحمد الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1418هـ.
- 21- ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، (د.ت.).
- 22- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط.2، 1420هـ.
- 23- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، السنن، تحقيق: عصام موسى هادي، المملكة العربية السعودية، دار الصديق للنشر والتوزيع، الجليل، ط.1، 1431هـ.
- 24- ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين رواية الدوري، تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط.1، 1399هـ.

أحاديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة في السنن الأربعة ومسند أحمد (تخريجاً ودراسة)

- 25- ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، (د.ت).
- 26- أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق: عصام موسى هادي، المملكة العربية السعودية، دار الصديق للنشر والتوزيع، الجبيل، ط.1، 1434هـ.
- 27- أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي، الناسخ والمنسوخ، تحقيق: محمد بن صالح المديفر، الرياض، مكتبة الرشد، الرياض، ط.1، (د.ت).
- 28- أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي، المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، ط.1، دمشق، دار المأمون للتراث، 1404هـ.
- 29- الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم، معجم الشيوخ، تحقيق: د. زياد محمد منصور، ط.1، المدينة النبوية، مكتبة العلوم والحكم، 1410هـ.
- 30- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1409هـ.
- 31- البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، (د.ت).
- 32- البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.3، 1424هـ.
- 33- البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط.1، 1423هـ.
- 34- البيهقي، أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، ط.1، دمشق، 1412هـ.
- 35- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، السنن، تحقيق: عصام موسى هادي، المملكة العربية السعودية، دار الصديق للنشر والتوزيع، الجبيل، ط.1، 1433هـ.
- 36- الثعلبي، أحمد بن محمد، الكشف والبيان، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط.1، 1422هـ.
- 37- الحصّاص، أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، 1405هـ.
- 38- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ط.1، بيروت، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.1، 1405هـ.
- 39- الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1411هـ.
- 40- الخرائطي، محمد بن جعفر، مساويء الأخلاق، تحقيق: مصطفى أبو النصر الشلي، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ط.1، 1413هـ.
- 41- الدارقطني، علي بن عمر، السنن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.1، 1424هـ.
- 42- الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1424هـ.
- 43- الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.3، 1405هـ.

- 44- الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط.1، 1413هـ.
- 45- الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البحايي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط.1، 1382 هـ.
- 46- الرفاعي، صالح بن محمد، الثقات الذين ضُغفوا في بعض شيوخهم، دار الخضير للنشر والتوزيع، المدينة النبوية، ط.2، 1418هـ.
- 47- الطبراني، سليمان أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط.2، 1983م.
- 48- الطبري، محمد بن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس، تحقيق: محمود محمد شاكر، مط. المدني، القاهرة، (د ت).
- 49- عبد بن حميد، المنتخب من مسند، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل، مكتبة السنة، القاهرة، ط.1، 1408هـ.
- 50- عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط.2، 1403هـ.
- 51- العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط.1، 1405هـ.
- 52- العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط.1، 1404هـ.
- 53- المزني، يوسف بن عبد الرحمن، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط.2، 1403هـ.
- 54- المزني، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، ط.3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1408هـ.
- 55- مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، تركيا، (د ت).
- 56- النحاس، أحمد بن محمد، الناسخ والمنسوخ، تحقيق: سليمان إبراهيم الاحم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.1، 1412هـ.
- 57- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الصغرى، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط.1، 1432هـ.
- 58- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.1، 1421هـ.
- 59- النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط.1، 1396هـ.
- 60- النسائي، أحمد بن شعيب، عمل اليوم والليلة، تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.1، 1406 هـ.
- 61- مغلطاي، ابن قليج البكجري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط.1، 1422هـ.
- 62- المقدسي، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد، الأحاديث المختارة، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط.3، 1420هـ.